محاضرة (1)

تمهيد:

يدرس علم الجغرافيا البشرية بمفهومه الحديث مدى التفاعل بين الإنسان والبيئة وهو في ذلك علم مركب يجمع بين ثناياه مجموعة من الحقائق العلمية التي تضـــمنها علوم أخرى طبيعية وإنسانية.

حيث يقسم علم الجغرافيا نظريا إلى قسمين كبيرين متكاملين:

* قسـم الجغرافيا التي تدرس الظواهر الطبيعية التي لا دخل للإنسـان في وجودها وإن كانت تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياتها.

* القســم الأخر هو الجغرافيا البشــرية التي تدرس توزيع المجتمعات البشــرية ومدى التأثير المتبادل بينها وبين بناها الطبيعية والصور الاجتماعية.

التي تنجم في تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية والمحلية مثل توزيع السكان

-أنماط العمران البشري- مظاهر النشاط الإنساني.

مفهوم الجغرافيا البشـرية: هي علم من العلوم الإنسـانية تختلف الآراء في تعريفه وتحديد مجالات البحث فيه ولكن معظم الآراء تجمع على أنه:

* هو العلم الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظواهر الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشــري على ســطح الأرض، بدراســة الإنســان من حيث ســلالاته البشــرية(أو مايعرف بالأجناس البشرية) وأصلها و تطورها فضلا عن توزيع السكان والعوامل المؤثرة في توزيعهم ودراسة النمو السكاني وعلاقته بالبيئة من حيث استغلال مواردها لإشباع حاجاته.

* كما تعرف على أنها علم يهتم بدراسة توزيعات المجتمعات البشرية ومدى الأثر المتبادل بينها وبين بيئاتها الطبيعية وما ينجم عنها من أشكال اجتماعية مثل توزيع السكان وأنماط العمران الحضري والريفي والنشاط البشري وكيف يتأثر وبتوزيع الدول وحدودها وإمكاناتها الاقتصادية ومشكلاتها والتي تتأثر بالظروف الجغرافية السائدة اقليميا ومحليا.

أهم روادها:

أتى تطور الجغرافيا البشرية نتيجة لجهود عدد من المفكرين والعلماء ويمكن أن نذكر منهم :

* كاري ريتر Cari Ritter (1779-1859): يعتبر من مؤسسي الجغرافيا.

* الكسندر فون همبولت : يتميز من أوائل الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة المجتمعات البشرية.

* فيدال دي لابلاش- ريتشارد هارتشون.

وتنقسم علم الجغرافيا إلى قسمين: الجغرافيا الطبيعية، الجغرافيا البشرية.

فالجغرافيا الطبيعية تدرس مظاهر البيئة المحيطة بالإنسان من تضاريس ومناخ وغطاء نباتي وكذلك المسطحات المائية.

والجغرافيا البشرية تدرس المجتمعات في المجالات الأتية:

- دراسة الجنس البشري: تعداده، توزيعه و .....

- دراسة استغلال الأراضي.

- دراسة استخدام الموارد الطبيعية: استغلال البحار والجبال ودراسة اقاليم الإنتاج في العالم وطرق التجارة والنقل، هو ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية.

أهم فروعها:

الجغرافيا الاقتصادية: أول من أطلق هذه التسمية "غوتز" عام 1882.

وهو العلم الذي يدرس إنتاج السلع وتوزيعها ويدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي.

وتعرف كذلك على أنها: دراسة الموقع والتوزيع المكاني المنظم للأنشطة الاقتصادية على سطح الأرض. وتشمل الجغرافيا الاقتصادية مايلي:

* جغرافيا الصناعة* جغرافيا الطاقة* جغرافيا الزراعة

* جغرافيا السياحة* جغرافيا النقل والتجارة

الجغرافيا الاقتصادية تعد أكثر الفروع الجغرافيا البشرية تحديدا ووضوحا واوسعها مجال وغناها مادة علمية لأنها تتناول موارد الثروة الاقتصادية في أقاليم العالم المختلفة من حيث الإنتاج والتسويق ودراسة المشكلات المتعلقة بتوزيع مظاهر النشاط ... على سطح الأرض.

الجغرافيا السياسية تعددت تعريفتها:

وتعرفها أكاديمية العلوم في واشنطن بأنها العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسة.

ويعرفها هارتشوان: بأنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المميزة الأخرى.

المحاضرة الثانية

المميزات الطبيعية لإقليم المغرب العربي:

الموقع:

1- الموقع الفلكي: يقع المغرب العربي بين دائرتي عرض °15-°38 شمالا وبين خطي طول °25 شرقا و °17 غربا وعلى هذا يصبح امتداده بين العروض السفلى المدارية والعروض المتوسطة المعتدلة.

2- الموقع الجغرافي: يقع المغرب العربي في الجزء الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق مصر ومن الجنوب والجنوب الشرقي السينغال ومالي والنيجر وتشاد والسودان.

3-المساحة:

3-1-القطرية: من خلال قراءة عابرة لخريطة المغرب العربي يتضح لنا الاختلاف في المساحة من خلال الجدول التالي:

الدولة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
المساحة كلم$_2$	2.381741	1.775500	450000	163610
السنة المغاربية	39.25	29.26	7.41	2.62
المرتبة	1	2	3	4

المصدر: محمد الهادي لعروق سميرة بوريمة: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى عين مليلة، 1998.

ونلاحظ: من خلال المحيطات الواردة في الجدول ان هناك تفاوت في المساحة القطرية للمغرب العربي حيث تمثل 40% من المساحة الإجمالية وهي تحتل المرتبة الأولى وتليها ليبيا.

3-2-الإجمالية:

يمسح المغرب العربي نحو 6 مليون كلم$_2$ ويشمل حوالي 20% من مساحة إفريقيا % 43.3 من مساحة الوطن العربي، و 4.5 من مساحة العالم ويحتل المرتبة 7 عالميا بعد روسيا وكندا والصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل واستراليا.

4-الإمتداد:

يمتد المغرب العربي أقصى امتداد من الشمال إلى الجنوب 2500 كلم ومن الشرق إلى الغرب 4000 كلم

تفصله عن أوروبا 14 كلم عن طريق مضيق جبل طارق بالمغرب، وبحوالي 140 كلم عن مضيق صقلية و 700 كلم عن مدينة مارسيليا الواقعة جنوب فرنسا بينما يبعد عن القاهرة ب 3800 كلم و هي أقرب عاصمة عربية أما أبعد عاصمة عربية فهي بغداد و التي تبعد عنها بحوالي 4000كلم .

5-السواحل:

يطل المغرب العربي على واجهة بحرية تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأبيض المتوسط شمالا ويبلغ الطول الإجمالي للسواحل البحرية 7322 كلم وبذلك تمثل ثلث السواحل البحرية للوطن العربي.

الدولة	ليبيا	المغرب	تونس	الجزائر
طول الساحل	1900	1800	1300	1622

6-أهمية الموقع: تلك المميزات الموقعية الهامة ....على المغرب العربي أهمية استراتيجية وسياسة واقتصادية حيوية متميزة:

* المغرب العربي يتوسط القارات 3 ويمثل حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.

* يعتبر بوابة إفريقيا.

* يطل على واجهتين بحريتين هامتين البحر الابيض المتوسط والمحيط الأطلسي مصدر أساسي للثورة البحرية والملاحة في المغرب العربي و لهذه السواحل قصة مع أحداث التاريخ في الماضي و نهضة اقتصادية واعدة في الحاضر و المستقبل حيث فتحت له أفاقا واسعة للاتصال وبجنوب و غرب أوروبا و العالم الجديد .

* يحتوي على مضيق هام هو مضيق جبل طارق و هو الباب الطبيعي الوحيد الذي تدخل منه السفن التجارية بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط .

*الامتداد الواسع للمغرب العربي يبرز مدى اتساع مساحته و تنوع أقاليمه و تعدد حزمه الساعية و نطاقاته الزراعية.

وكانت هذه الخصائص المتعلقة بالأهمية الاقتصادية و الإستراتجية هي السبب في جلب أنظار و أطماع الدول الاستعمارية المتنافسة على فرض هيمنتها على المغرب العربي .

محاضرة03: الواقع السكاني في المغرب العربي.

1- تطور السكان(النمو السكاني في المغرب العربي):

يقصد بالنمو العام للسكان التغير الذي يطرأ على حجم السكان من خلال حركتي السكان الطبيعية و المكانية ، و يقصد بالحركة الأولى تغير حجم السكان الطبيعي الناجم عن الفرق بين الولادات و الوفيات تغير طبيعي نتائجه الزيادة و النقصان ، أما الحركة الثانية و التي تعني الهجرة و التي يتسبب عنها تغير موطن الفرد و هي الأخرى نتائجها الزيادة من خلال الوافدين و النقصان من خلال النازحين .

كان عدد سكان المغرب العربي لا يتعدى 10م/ن سنة 1830 ثم ارتفع إلى 0 م/ن في سنة 1970، ثم يتضاعف عددهم مرتين خلال 140 سنة، في حين وصل عددهم حوالي 46% سنة 1980، بينما صار عددهم 55م/ن سنة 1984، وناهز عددهم 58م/ن في سنة 1987 ثم أصبح 75م/ن سنة 1990 ويتوقع أن يصل عددهم 110م/ن سنة 2020.

ويلاحظ أن عدد السكان قد تزايد في العشريتين الماضيتين (1990/1970) ثم في العشريتين التاليتين (1990-2020) بصورة مفرطة حيث بلغت هذه الزيادة قرابة 45م/ن خلال العشرية الأولى، وحوالي 35م/ن خلال العشرية الثانية، وبمعدل متوسط يصل إلى حوالي 2م/ن سنويا، ويعود ذلك إلى:

- تحسن المستوى المعيشي والخدماتي.
- تحسن في نوعية الغذاء.
-الاستقرار وسيادة الأمن.
- تقدم العناية الصحية.

– تأثير العادات والتقاليد على النمو السكاني رغم محاولات كبحه من طرف بعض الدول المغاربية.

– الكثافة السكانية العامة والحقيقية:

بنظرة عابرة على خريطة سكانية بالمغرب العربي نجد توزيع غير متوازن للسكان، وإذا كانت الكثافة العامة تقدر بحوالي 17.36 ن/كلم2 سنة 2018، فالصحراء والمناطق الجبلية تغطي أكثر من 5/4 من المساحة العامة، وعليه فالواقع السكاني في المغرب العربي يمكن إبرازه من خلال توزيع ال كثافة الحقيقية على الأقاليم الكبرى الثلاثة، فهي تتجاوز 150ن/كلم2 في المنطقة الساحلية وتفوت 50ن/كلم2 في المنطقة شبه جافة وتنخفض إلى أقل من 1 نسمة/كلم2 في الصحراء.

– بنية السكان من حيث الأعمار والحرف (التركيب السكاني في دول المغرب العربي):

وتعد دراسة التركيب السكاني على قدر كبير من الأهمية لأنها توضح مدى تأثير العمليات الديمغرافية الحيوية والهجرة على فئات السن ونسبة التنوع في داخل المجتمعات ومدى قدرتها إلى توفير القوة العاملة واللزمة لتنمية وإعانة باقي أفراد المجتمع، لذلك فإن التركيب السكاني هو مفتاح مهم لفهم الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو على مستوى المجتمع كله.

– تعريف التركيب السكاني:

هو تصنيف السكان حسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية سواء على أساس الأعداد المطلقة أو النسبية.

أو هو دراسة الخصائص الكمية والنوعية للسكان التي يمكن التعرف عليها من خلال بيانات التعدادات والاحصاءات الحيوية الخاصة بالعمر والنوع والحالة الزواجية، وحجم وتركيب الأسرة والنشاطات الاقتصادية واللغة والدين.

ويمكن تصنيف الخصائص السكانية إلى مجموعتين:

* **الأولى:** تتضمن الخصائص السكانية الطبيعية أو البيولوجية وهي المتعلقة بالعمر والنوع.

* **الثانية:** تتضمن تصنيفهم بحسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والحضارية مثل: الدين واللغة القومية والحالة التعليمية والزواجية.

* بنية السكان من حيث الأعمار والحرف:

01- الأعمار: لا يختلف تركيب السكان المغاربي عن نظيره من بلدان العالم الثالث من حيث الفئات العمرية، إذ تمثل الفئة العمرية (من 0 إلى 19) أي الشباب حوالي 57% من مجموع السكان بينما الفئات التي يتراوح أعاها من (20-59 كهول) مثلت نسبة 37% في حين الفئة العمرية التي تجاوزت (60 شيوخ) وصلت نسبتها إلى 6%.

ومن خلال ملاحظة قاعدة هرم سكان المغرب العربي يتبين اتساع قاعدته في حين تكون قمته ضيقة ومدببة، لذا فالمجتمع المغارب في ديموغرافيا لأن أكثر من 57% من مجموع سكانه شباب أعمارهم لا تتجاوز 20 سنة.

02- الحرف: تعد أغلب دول المغرب العربي زراعية نتيجة سيادة الريف وارتفاع عدد العاملين بالقطاع الزراعي، حيث يشغل به أكثر من 52% كمعدل متوسط ، في حين لا تشغل باقي القطاعات الأخرى مجمعة سوى 48% فقط، وبالرغم من انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي بسبب المشاكل المختلفة التي يعاني منها القطاع فإنه يستأثر بالشطر الأعظم من العمالة (اليد العاملة).

- توزيع السكان بين الأرياف والمدن:

يعمل معظم سكان المغرب العربي بالزراعة، وما يترتب عنه تركز سكانه في الريف المغاربي إلا أن ظاهرة النزوح الريفي لأسباب مختلفة ساهمت في إعادة تنظيم التوزيع السكاني، بحيث أخذت المدن تعاني اكتظاظ سكانيا ملحوظا ومن أمثلة ذلك أن المدن المغاربية قبل ح.ع.2 (قبل 1939) لم تكن تضم غير نسبة ضئيلة من مجموع السكان، حيث بلغت في الجزائر (9%) وفي المغرب (16%) وفي تونس (7%)، وارتفعت هذه النسبة في بداية الستينيات إلى (25% في الجزائر) و (33% بالمغرب) و (15% في تونس)، تضاعفت هذه النسبة في مطلع التسعينات وهو ما دفع إلى تضخم سكان المدن وازدحامها بالسكان واختلال القائم بينها وبين الأرياف.

محاضرة 04: الجزائر

*** الخصائص البشرية للجزائر:**

1- تطور السكان:

مر النمو السكاني في الجزائر من بداية الاحتلال إلى يومنا هذا بثلاث مراحل أساسية هي:

أ- مرحلة الركود والتقهقر (1830-1886): تميزت هذه المرحلة بانخفاض عدد السكان من 3م/ن إلى 2.4 م/ن أي ما يقارب الثلث وذلك للعديد من العوامل:

- تفشي الأوبئة والأمراض مثل الطاعون 1851.

- انتشار المجاعات فيما بين (1866-1921).

- الحروب الاستعمارية والمقاومة والثورات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي مثل ثورة المقراني وثورة بومعزة.

- انخفاض المستوى الصحي للسكان وارتفاع نسبة الوفيات إلى 50%.

ب- مرحلة النمو السكاني البطيء (1886-1921): ميزها زيادة طبيعية وبسيطة تراوحت بين 0.4% و 1.8 بسبب تأثير ح.ع.1 وتجنيد نصف مليون جائري بموجب قانون التجنيد الإجباري التي راح ضحيتها آلاف من الشباب الجزائري.

ج- مرحلة النمو السكاني السريع (1912-2020):تضاعف من خلالها عدد السكان عدة مرات ويمكن توضيح ذلك:

1921-1962: ارتفع عدد السكان من 4.9 م/ن إلى 10.2 م/ن.

1962-1982: ارتفع عدد السكان من 10.2 م/ن إلى 19.8 م/ن.

1982-1997: ارتفع عدد السكان من 19.8 م/ن إلى 28 م/ن.

1997-2020: ارتفع عدد السكان من 28 م/ن إلى 34.9 م/ن.

وتعود الأسباب هذه الزيادة إلى ما يلي:

- الزيادة الطبيعية المرتفعة التي بلغت أكثر من 03%.
- ارتفاع الدخل الفردي.
- تحسن المستوى المعيشي والخدماتي والغذائي للسكان.
- العناية بالأم.
- ارتفاع خصوبة المرأة الجزائرية إلى 29 مولودا في المتوسط لكل امرأة.
- ارتفاع عدد الأطباء والمنشآت الصحية.
- الرغبة في تعويض الخسائر البشرية الناجمة عن حرب التحرير.
- الحاجة إلى اليد العاملة في كل القطاعات الاقتصادية.
- تأثير العادات والتقاليد.

2- التركيبة السكانية:

2-1- الجنس: يلاحظ غلبة عنصر الإناث على عنصر الذكور وهذا بداية من سن 30 سنة وتعود للأسباب التالية:

- خسائر حرب التحرير.
- هجرة الذكور للخارج للعمل.

- ارتفاع نسبة وفياتهم أي الذكور كونهم أكثر عرضة للأخطار المهنية.

- طول المدى العمري لدى الإناث.

2-2- السن: يتميز الشعب الجزائري بفتوة ديمغرافية، حيث أن أكثر من نصف سكانه ينتمون إلى الفئة اليافعة وتتوضح التركيبة العمرية كما يلي:

* الشباب: (من 0 إلى 19): يمثلون نسبة 58% من مجموع السكان.

* الكهول: (من 20 إلى 59): يمثلون 37% من جملة السكان.

* الشيوخ: أكبر من 60 سنة: يمثلون 5% من السكان.

وتعرف قاعدة الهرم السكاني كبقية دول العالم المتخلف اتساعا واضحا، ومعنى ذلك أن أغلب السكان شباب بنسبة تجاوزت 50% تفوق الفئة المنتجة على الفئة الخاملة.

3- النشاط البشري الوظيفي: يتوزع السكان النشطون كما يلي:

* الزراعة: تستحوذ على 26% من اليد العاملة النشيطة.

* الصناعة: تشغل ما يزيد من 19% من اليد العاملة النشيطة.

* الخدمات: تنفرد بالمرتبة الأولى تشغيلا قدره 60% من اليد العاملة النشيطة.

4- الكثافة والتوزيع السكاني: بلغ عدد سكان الجزائر في عام 2020 حوالي 43.9 م/ن في حين بلغت الكثافة العامة حوالي 18ن/كم2، وهي متفاوتة من منطقة إلى أخرى.

* **الشريط الساحلي:** يمثل 1.8%من المساحة الإجمالية ويضم 39% من سكان البلاد، ويضم مدنا مليونية، على غرار الجزائر (3.9 في سنة 2011) و (وهران 1.4 في سنة 2010).

* **المنطقة الداخلية:** تغطي حوالي 10.2% من المساحة العامة، وتحتوي 52% من مجموع السكان، وتضم بدورها مدننا مليونية مثل سطيف (1.4م/ن في سنة 2008) وقسنطينة (جوالي 400ن/كم2 في سهل متيجة، ثم تنخفض قليلا أي بين 300 و 200 ن/كم2 في الهضاب والمناطق الداخلية، بيد أنها تخفض قليلا.

***المنطقة الجنوبية:** تمثل حوالي 88% من المساحة العامة لكنها لا تضم سوى 8.7%من مجموع السكان.

ومنه نستنتج أن السكان يرتكزون في الشمال والشريط الساحلي حيث تصل كثافتهم حوالي 400ن/كلم2.

5- السياسة السكانية في الجزائر:

انطلاقا من الزيادة الطبيعية الكبيرة للسكان وتقديرات الزيادة السنوية للسكان تتكون 1م/ن يتبين أن الجزائر مقبلة على انفجار ديموغرافي معتبر، سوف يؤدي إلى تعثر خطط التنمية وعجز المجتمع على تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، وقد ترتب على اختلال النمو السكاني السريع والنمو الاقتصادي البطيء انعكاسات سلبية، نتج منها كذلك مشاكل سكانية مختلفة على غرار البطالة، السكن، النقل والمشاكل الاقتصادية مثل معضلة توفر الغذاء وتسديد الديون نتيجة اشتراء الغذاء، مشاكل أمنية...

وأمام هذه الوضعية أصبحت مسألة النمو الديموغرافي من الانشغالات الكبرى للدولة التي تسعى لضمان رفاهية المجتمع وهي الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نسبة الزيادة السنوية للسكان أقل من نسبة النمو الاقتصادي أو على الأقل مساوية لها.

وللوصول إلى التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي سياسة سكانية تهدف إلى الحد من وطأة النمو السكاني السريع، وهذه السياسة قائمة على ترشيد النمو السكاني القائم على النوية والترقية الاجتماعية والصحية للطفل والأم.

وانطلقت الدعوة منذ الثمانينات إلى تنظيم النسل وتباعد الولادات وشرعت وزارة المالية في تنظيم ملتقيات وأيام دراسية بالتنسيق مع وزارة الأمهات بفوائد التخطيط العائلي.

لقد توجت مجهودات الدولة المبذولة في ميدان التخطيط العائلي بنتائج ملموسة، تمثلت في انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ 2.7%في سنة 1987، وبعد أن كانت 3.1%في 1981، ومع ذلك لم تكن في المستوى المطلوب بسبب نقص الوعي لدى سكان الأرياف بصفة خاصة وندرة وسائل منع الحمل وعدم امتناع الفئات.

6- أنماط المعيشة:تتنوع معيشة الجزائريين بين الريف والمدينة.

***الحياة في الريف:**استفادت الأرياف من مجهودات التنمية الوطنية في العديد من القرى الريفية ومشاريع البنية التحتية، مثل الطرق، الكهرباء، ومياه الشرب... وبدأ سكان الأرياف يتطورون بخطى سريعة وظهرت المباني العمرانية المبنية بالإسمنت والآجر من طابق أو طابقين حسب الطرق المعمارية الحديثة الأوروبية، وتلاشت المباني التقليدية التي كانت تبنى من الحجارة والطين والخشب، وتمتاز الحياة في الريف بالترابط العائلي ومظاهر الجود والكرم ويعمل أهل الريف في الزراعة والرعي.

***الحياة في المدن:** تمتاز ظاهرة الثنائية الحضرية المتمثلة في تجاوز وتداخل الحياة القديمة التي ترجع للفترة الإسلامية والأحياء الأوروبية، ويعمل معظم سكانها في الخدمات والصناعة وقد تعرضت المدن بعد الاستقلال لهجرة واسعة من سكان الريف وتضخمت عددها فأصبحت عاجزة عن استيعاب هذه الزيادة السكانية المفرطة فظهرت الأحياء العشوائية في ضواحي المدن.

محاضرة 05 : المغرب الأقصى

1-نمو السكان في المغرب الأقصى :

شهد النمو السكاني في المملكة المغربية تطورا ملحوظا خلال الأربعين سنة التي تلت الاستقلال بحيث بلغ عدد سكان المغرب الأقصى في سنة 1987 إلى 20م/ن ، ثم قفز إلى 1988 إلى 28 م/ن، ثم إلى 31 م/ن في سنة 2009، وتشير أحدث الإحصائيات نشرت في 2019 أن عدد سكانها بلغ 36م/ن ، وهي بذلك تحتل المرتبة 40 في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان ، و بالنظر إلى المساحة الجغرافية للبلاد ،فإن الكثافة السكانية تصل إلى 82 شخص في الكيلومتر مربع الواحد ، ويشكل سكان المناطق الحضارية الغالبية العظمى من سكان البلاد بنسبة تصل إلى 63،3 .ولكن هذا التطور تزامن مع حدوث تغيرات اجتماعية و تعليمية ملحوظة منها :

*التحول الديموغرافي الذي أدى إلى أحداث تغير كبير في متوسط عمر الفرد ، بانخفاض عدد الوفيات .

* ظهور برامج تنظيم الأسرة و التي ساهمت في التأثير على نوعية حياة الإناث للأفضل .

* سعي العديد من الجهات و المؤسسات في سبيل الاعتراف بدور المرأة بالمجتمع المغربي

*أجريت العديد من التعديلات على القوانين التي تضمن المصلحة العامة للأفراد وخاصة المرأة ففي عام 2003 تم التعديل على قانون الأسرة و في شهر جانفي عام 2007 تم التعديل على قانون الجنسية .

*التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي حدثت في المغرب الأقصى إلى زيادة وتيرة النمو السكاني .

2-التوزيع السكاني لمدن المغرب الأقصى :

تبلغ الكثافة العامة للسكان حوالي 80ن/كم2 ، لكن هذه النسبة لا تعبر عن التوزيع الحقيقي للسكان ، إذ تتفاوت الكثافة بشدة من منطقة إلى أخرى بشكل كبير ، ويتركز معظم السكان في الجهات الغربية أي في السهول الأطلسية و الداخلية بكثافة تصل 200ن/كم2 ، و قد تبلغ المناطق الزراعية إلى ما بين 100و 50ن/كم2 بينما نجد المناطق الشرقية و الجنوبية أقل كثافة و تبلغ 10أشخاص /كم 2 في شرق المغرب و في أطلس الصحراء ، في حين تنخفض في المناطق الصحراوية إلى شخص واحد في كل خمسة/كم2.

تملك المغرب مدن مليونية عديدة منها الساحلية على غرار الدار البيضاء 3م/ن ، مدينة الرباط أكثر من 1م/ن ، فاس 1.2م/ن ،مدينة سلا 903 ألف /ن ، مدينة مراكش 900 ألف /ن ، مدينة القنيطرة 400ألف/ ن .و بذلك تعرف المغرب ظاهرة تضخم السكان الناجمة عن النزوح الريفي و ما أفرزته من انتشار الأكواخ القصديرية أو مدن الصفيح ، وهي من أهم المشاكل التي تعترض المغرب الأقصى .

3-التركيب السكاني في المغرب :

أشارت الدراسات الإحصائية التي أجريت على سكان المغرب أن الغالبية العظمى من سكان البلاد هم من الأمازيغ و العرب و المسلمين ، و تتمثل الأقليات الأخرى باليهود و المقيمين الأجانب من دولتي اسبانيا و فرنسا ، بالإضافة إلى وجود فئتين يطلق عليهما اسم " الحراطين " و " الغناوة" .

و من الناحية العمرية أن ما نسبته 30،5 من إجمالي سكان البلاد تتروح أعمارهم من 14 فما دون ، و ما نسبته 64.3 %ممن تتروح أعمارهم ما بين 15-65 سنة ، في حين تبلغ نسبة من تزيد أعمارهم عن 65سنة 5،2 % فقط ، ومنه نستخلص أن المجتمع المغربي مجتمع فتي و شباب .

محاضرة 07: تونس

1-نمو السكان في تونس :

السنة	1881	1921	1936	1975	1989	1995	2004	2014	2020
عدد السكان	150أل ف م/ن	1،9 م/ن	2،09 م/ن	5،5 م/ن	7،9 م/ن	9،4م/ ن	9،9/ ن	10م/ ن	10،3 م/ن

2-توزيع السكان و الكثافة السكانية :

يتركز في المناطق الساحلية الممتدة الممتدة من بنزرت إلى صفاقص أكثر من 55 %من مجموع السكان و التي لا تفوق مساحتها 16 % من مساحتها الإجمالية ، بحيث تصل الكثافة العامة بتونس حوالي 60ن /كلم2 ، غير أن هذا المعدل يختلف من منطقة إلى أخرى ، باختلاف العوامل الطبيعية و الاقتصادية التي تميز هذا البلد وتقسم تونس إلى العديد من الأقاليم :

- إقليم تونس : يمثل 1،72 % من المساحة العامة ، ويضم 20،64 % من السكان وتصل الكثافة السكانية إلى حوالي 562ن/كلم2.

- الوسط الغربي : من مدنه سليانة مندوبة الكاف .... يمثل 14،9 % من المساحة الإجمالية ويعيش بيه 7/1 (سبع السكان) وتصل الكثافة السكانية به إلى 53 ن/كم2.

– الوسط الشرقي : من مدنه زغوان ، القيروان ... بلغت مساحته 9،16 % المساحة العامة ، و يتركز به حوالي 20،95 % من جملة سكانه ، مما جعل الكثافة السكانية تصل به إلى حوالي 117 ن/كم2.

–الجنوب الغربي : من مدنه قابس ، مدنين ، تطاوين ...يتربع على مساحة تناهز 35،37 % من المساحة الإجمالية وبلغت بيه حوالي 13 ن/كم2.

–الجنوب الغربي : من مدنه قبلي ، توزر ... يمثل قرابة 23،16 % من المساحة العامة ، ويضم حوالي 5،76 % من مجموع السكان ، في الوقت ذاته بلغت الكثافة السكانية 13 ن / كلم2.

وتعرف تونس تفاوتا و اختلافات في توزيع السكان بين المناطق الساحلية الشرقية التي تعرف كثافة عالية مثل ولايتي تونس العاصمة و بن عروس 562 ن/كلم2 ، وبين المناطق الداخلية و الجنوبية التي تبدو شبه خالية من السكان 5.3 ن/كلم2 كما في ولايتي قبلي و تطاوين . وتعرف لمدن الساحلية نموا سريعا و توسعا عمرانيا كبيرا كسوسة و صفاقس و المونستير و قابس و بنزرت .وتعود أسباب تمركز السكان في المناطق الساحلية إلى :

* الخلفيات التاريخية للمنطقة .

*أولوية تركيز الاستثمارات الاقتصادية بالأقاليم الساحلية .

* ارتفاع وتيرة الهجرة الداخلية و النزوح الريفي مما أدى إلى تراجع نسبة سكان الأرياف و ارتفاع الحضر ، وهذا ما تسبب في ظهور مشاكل السكن و البطالة و ظهور الأحياء الكوخية و السكن العشوائي و الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

4-أنماط المعيشة :

يعيش 60% من التونسيين في المدن و 40 %الباقية فهي موزعة في الأرياف و بسبب النزوح الريفي فقد تم إنشاء بلديات جديدة لاحتوائهم و القضاء على المدن العشوائية .

5- التركيبة السكانية :

إن المجتمع التونسي مجتمع فتي أغلب سكانه من فئة الشباب بنسبة 48.5% و هذه الخاصية الديموغرافية تنتشر في معظم الدول النامية وكذلك أنه مجتمع أنثوي تغلب فيه عنصر الإناث على فئة الذكور .

6- السياسة السكانية في تونس :

عملت الحكومة التونسية في إطار السياسة السكانية خطط في التنمية (المخطط السابع 1987-1999) هدفت من خلاله إلى رسم الخطوط العريضة إلى تحقيق انخفاض في معدل النمو السكاني بحيث يصبح المعدل في سنة2016 1،5% و 1،1 % في سنة2020.

و ما يلاحظ أنه بالرغم من قلة عدد سكان تونس قياسا على عدد سكان الجزائر و المغرب الأقصى ، فإن الحكومة التونسية تسعى جاهدة من خلال التنظيم الأسري للحد من النمو

الديموغرافي و انخفاض في الميزانية المخصصة للمنح العائلية و قامت برفع السن القانوني للزواج و ترويج الوسائل المانعة للحمل بهدف التخفيف من عبء النمو السكاني السريع و تجنيب البلاد من الانعكاسات السلبية و المشاكل المختلفة .

محاضرة 08: ليبيا

01-التعداد السكاني في ليبيا :

بلغ عدد سكان ليبيا في عام 2017 نحو 6.3مليون نسمة وفقا لبيانات البنك الدولي ، حيث وصلت نسبة الذكور 50.4% مقابل 49.6% للإناث في حين بلغ عدد السكان في 2012 6.1 مليون نسمة بمعدل نمو إجمالي للسكان 2.8 % للسنوات الخمسة و متوسط معدل نمو سنوي 0.56 %.

يشكل العرب و الأمازيغ (البربر) 97 % من إجمالي السكان في ليبيا ، فيما تشمل 3 % الباقية (اليونانيون و المالطيين و الإيطاليين و الباكستانيون و الأتراك و الهنود) ، ووفقا للمصادر الأمريكية الرسمية يمثل المسلمون نسبة 96.6 % من جملة السكان ، فيما يمثل المسيحيون 2.7 % أما النسبة الباقية فهي تتوزع بين خلفيات دينية مختلفة .

02- الفئات العمرية :

نتيجة العنف و الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في ليبيا نلاحظ غياب في إحصاءات رسمية ، فإن أكثر من ربع السكان (25.8%) لا تتجاوز أعمارهم 14 عاما في عام 2017 وفقا ل "

كتاب حقائق العالم " في حين 64.6 %من جملة السكان تقع في الفئة العمرية 15-56 عاما و تمثل النسبة 5.5 % الفئة العمرية 55-64 فيما 4.3 %هم يتجاوزون 65 سنة.

03- المناطق السكانية :

يعيش أكثر من 90 % من السكان على طول الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط بين طرابلس إلى الغرب و البيضاء غلى الشرق ، و لا تزال المناطق الداخلية تعاني من نقص كبير في عدد السكان بسبب الصحراء ونقص المياه و بذلك تسعى الحكومة اللبيبة منذ 1969 حتى وقتنا الراهن إلى تشجيع تعمير المناطق الداخلية بواسطة إنشاء مشاريع إنمائية كاستخراج المياه الجوفية و مثال على ذلك إنشاء النهر الصناعي ، واستصلاح بعض المناطق الزراعية و الرعوية منها للحد من النزوح نحو الشمال .

حيث تشهد ليبيا عجزا حادا في اليد العاملة الزراعية المحلية مما جعلها تستقبل العمال الأجانب (تشاد ، مالي ، مصر ايطاليا ،..) بحيث ارتفع عددهم 569ألف سنة 1983 ، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت به الحكومة الليبية قررت السلطات طرد العمال خلال سنة 1985 .

و تعرف ليبيا جملة من المشاكل السكانية منها : النزوح الريفي و الهجرة التي عرفتها خلال أزمة 2011 .